



PROVISINAL

S/PV.2625

14 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين
بعد الألفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(استراليا)	السيد ولكوت	الرئيس :
السيد اولياندر وف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الأعضاء :
السيد باسولسي	بوركيينا فاسو	
السيد الزامورا	بيرو	
السيد كاسمري	تايلند	
السيد أليني	ترينيداد وتوباغو	
السيد اودوفينكو	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	
السيد اولريش	الدانمرك	
السيد ليولي	الصين	
السيد دي كيمولا ريا	فرنسا	
السيد راكوتند رامبوا	مدغشقر	
السيد خليل	مصر	

... / ...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-61294/A

السيد ماكسي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد بانرجي	وايولندا الشمالية
السيد اوكون	الهند
	الولايات المتحدة الأمريكية

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٢٠اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا(أ) رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمنمن الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17618)(ب) رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلسالأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/17619)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استنادا الى المقرر المتخذ فسيالجلسة ٢٦٢٤ ، ادعو ممثل موريشيوس الى شغل مقعد على طاولة المجلس .بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد سيوريكيسون (موريشيوس) مقعدا على طاولةالمجلس .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استنادا الى المقرر المتخذ فسيالجلسة ٢٦٢٤ ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالانابة وأعضاء وفد المجلسالآخرين الى شغل مقاعد على طاولة مجلس الأمن .بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد سنكلير (غيانا) ، رئيس مجلس الأممالمتحدة لناميبيا بالانابة ، وأعضاء وفد المجلس الآخرين مقاعد على طاولة المجلس .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة٢٦٢٤ ، أدعو السيد توفوجا توفوجا الى شغل مقعد على طاولة المجلس .بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد توفوجا توفوجا ، مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استنادا الى مقرر المجلس المتخذ في الجلسة ٢٦٢٤ ، أدعو ممثلي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، والسنغال ، والكاميرون ، وكندا ، الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس شغل السيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فون شريندينغ (جنوب افريقيا) ، والسيد لوساكا (زامبيا) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد انغو (الكاميرون) ، والسيد لويس (كندا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية المانيا الاتحادية وكوبا يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس .

وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد لوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد فيلازكوسان خوسيه (كوبا) المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الان نظره

في البند المدرج على جدول أعماله .

السيد راكوتند رامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، أود بدئ نى بدء أن أقول لكم انه يطيب لي أن أتوجه اليكم بالتهنئة الصادقة بالنيابة عن وفدى بمناسبة توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر . ونحن على ثقة من أن المجلس ، في ظل قيادتكم الحكيمة وبفضل خبرتكم الدبلوماسية ، سيتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته المكلف بها وفقا للميثاق .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم ، السفير فيرون والترز ، المشغل الدائم للولايات المتحدة ، للطريقة الفعالة والممتازة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي .

أثناء الاحتفال الرسمي بالذكرى الأربعين لانشاء منظمنا ، الذى تصادف مع الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، شددت وفود كثيرة على الدور الجوهرى الذى تلعبه الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار . ولا شك ان سعادتنا كانت ستكون أكبر لو ان مشاكل مثل المشكلة المعروضة على المجلس اليوم ، وهي الحالة في ناميبيا ، قد وجدت حولا مرضية . وبالتأكيد بذلت منظمنا كل الجهود اللازمة لتسوية هذه المشكلة المؤلمة ، وأكدنا على الدوام في قرارات عديدة المسؤولية القانونية التي تتحملها الأمم المتحدة بالنسبة لناميبيا .

لقد علقت آمال كثيرة ولا تزال تعلق على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ونحن نعرف العقبات التي تعترض تطبيق هذا القرار ، ولكنها ترجع الى نظام بريتوريا العنصرى ، وهي ما يلي : استمرار الاحتلال اللاشعري لناميبيا في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة ؛ واستخدام الاراضى الناميبية قاعدة انطلاق لأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ؛ والقيام بمحاولات مشينة لغرض الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ؛ واقامة ادارة مؤقتة مزعومة في وندوهوك ؛ والسماح للمصالح الاقتصادية الاجنبية باستغلال موارد

ناميبيا بدون وجه حق .

وفي مواجهة صلف وتعنت نظام جنوب افريقيا العنصرى ورفضه المستمر تطبيق شتى قرارات مجلس الأمن ، قلنا دوما ان على المجلس ان يتصرف بحزم وحسم ويضطلع بمسؤولياته تجاه ناميبيا . ان ترددنا ومماطلتنا يسهمان في زيادة استهتار جنوب افريقيا برغبة المجتمع الدولي الاجماعية في حصول الشعب الناميبي على الاستقلال . ولو أننا لجأنا الى الأحكام الواردة بالميثاق لاستطعنا اجبار نظام بريتوريا العنصرى على التزام الشرعية الدولية .

وعندما اعتمدنا القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) في ١٩ حزيران / يونيه الماضى ، حققنا تقدما كبيرا من حيث اننا طلبنا الى الدول الأعضاء في المنظمة ان تتخذ طوعا خطوات معينة اختيارية ضد جنوب افريقيا ريثما يتم اعتماد تدابير مناسبة بموجب احكام الميثاق ، بما في ذلك الفصل السابع منه . وفي هذا الصدد ، نود ان نعرب عن شكرنا للبلدان التي قررت اتخاذ تدابير انفرادية ضد جنوب افريقيا تطبيقا لذلك القرار - وصفة خاصة للبلدان المعروفة بكونها من حلفاء جنوب افريقيا . ولكن في ضوء التطورات الأخيرة فسي جنوب افريقيا ، لاسيما القمع العنيف واستمرار المذابح العشوائية ضد المتظاهرين العزل واستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، نشعر بأن الوقت قد حان لتطبيق الجزاءات الالزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق على جنوب افريقيا . وسيسمح هذا لنا بأن نقوى سلطة منظماتنا ونثبت للرأى العام الدولي وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الاصيل الوحيد للشعب الناميبي ، اننا مستعدون للوفاء بمسؤولياتنا .

وأخر مناوره تسوية استخدمتها السلطات العنصرية في بريتوريا لتكريس احتلالها فير الشرعي هي البيان الصادر عن ما يسمى مجلس وزراء الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في وندهوك، المعمم في الوثيقة S/17627، المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥. اننا نطالب المجلس باحباط هذه المناورات عن طريق العمل بطريقة حاسمة، وبالحجؤ الى السبل التي يوفرها له الميثاق. واننا نعني هنا بصفة خاصة تطبيق الفصل السابع من الميثاق، الذي يمثل في رأينا الطريقة الفعالة الوحيدة لحمل جنوب افريقيا العنصرية على احترام قرارات المجلس. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يقرر، تمشيا مع مسؤولياته ازاء صيانة السلم والأمن الدوليين، فرض جزاءات الزامية منتقاة ضد جنوب افريقيا دعما للتدابير الانفرادية الطوعية المتخذة بالفعل ضد جنوب افريقيا بموجب القرار ٥٦٦ (١٩٨٥). ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من الاستجابة لهذا المطلب، الذي يمثل أدنى ما يمكن أن نطالب به نظرا لخطورة الحالة وآثارها الضارة على صيانة السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، فاننا نؤكد مرة أخرى تضامنا مع الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة مثله الحقيقي الوحيد، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية. الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مدفشر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدى الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن سعادتنا البالغة لرؤيتكم تتراأسون هذا المجلس، الذى يقدر أعضائه خصالكم الشخصية والمهنية تقديرا كبيرا. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير فيرنون والترز، ممثل الولايات المتحدة، على الطريقة البارزة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر تشرين الأول / اكتوبر.

وخلال سنوات وجودها الاربعين، تعيّن على هذه المنظمة - وعلى الأخص على هذا المجلس - أن تواجه، طوال ما يقرب من ٢٠ سنة، تحديا لسلطتها السياسية والأدبية يتمثل في الاحتلال فير الشرعي لناميبيا. وبعد بضعة أشهر - وفي ٢٧ تشرين

الأول / اكتوبر القادم على وجه التحديد - ستكون قد انقضت على هذا التحدى ٢٠ سنة بالتعام والكمال ، وما لم نصلح هذا الخلل الكبير الذى حل بالنظام القانوني الدولى فان هذه الذكرى العشرين ستكون ذكرى لها آثار سيئة للغاية على مصداقية وسعة هذه المنظمة وعلى سلطة وفعالية المجلس .

ولذلك ، يتعين علينا في هذه المناسبة ، التي يطالب فيها ضمير أغلبية شعوب العالم بأن يعود هذا المجلس الى تناول مسألة ناميبيا ، أن نعالج هذه المسألة بتطبيق معايير ووجهات نظر سياسية في جوهرها .

ويمكننا جميعا أن نرى مدى سرعة اشتداد الضغط داخل المرجل الذى تمثله جنوب افريقيا . والخياران الماثلان أمام المجلس هما الاسهام في تحقيق الانفجار ، اما بالعمل أو بالتقاعس عن العمل ، أو القيام بدور بناء ، دور صانع السلم . ويبدو أن الخيار الأول لا يخدم مصلحة أحد ، وهذا يفرض علينا أن نكثف أعمالنا لحمل جنوب افريقيا على قبول تسوية حقيقية للمشكلة . ويجب علينا ألا نسح لها بتفادى هذه التسوية عن طريق المناورات السياسية التمويهية المؤدية الى عملية مصطنعة لتقرير المصير نعلم انها ليست سوى عملية خيالية مصممة لتحديد عمل المنظمة ، والاستهزاء بارادة الشعوب الممثلة هنا ، وتحويل مجرى التاريخ الذى يسير في طريقه بلا هوادة .

ان آخر المناورات التمويهية ، التي وضعت بعناية لتتزامن مع هذه المناقشة ولتربكها ، مناورة تستخدم الشروط التي رفضها هذا المجلس من قبل ، وهي بالتالي تخلو من أى معنى حقيقي أو فعالية . وأحدث حلقة هي المناورة التي تقوم بها الأحزاب السياسية المزعومة ، ونحن لا يسعنا الا أن نتساءل ما هي مصداقية الديمقراطية أو الصفة التمثيلية التي يمكن أن يدعيها مؤيد ونظام ينكر الحق السياسي الرئيسي في المساواة ؟ وفي هذا الصدد فان مشروع القرار الذى سيقدمه أعضاء هذا المجلس من بلدان عدم الانحياز يمثل خطوة حازمة الى الأمام تتطلبها تطورات هذه العملية ، ويدمج في صورة الزامية شاملة مختلف الجزاءات التي تحتتمها هذه التطورات ، ويعبر عن التصميم المتعظم الواضح بجلاء لدى الرأى العام في كل البلدان الممثلة هنا ، على العمل فوراً . ولأعضاء المجلس الآن أن يرقوا الى مستوى هذه التوقعات والمطالب باتخاذ تدابير فعالة ولملموسة لا يستطيع سوى مجلس الأمن أن يتخذها ، باعتبارها تقع في اطار

ولايته ومسؤوليته . ولهذه المسؤولية شقان ، كما قال الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر الماضي ، لأن :

" عدم التقدم بشأن ناميبيا يؤثر على ردود فعل المجتمع الدولي

بالنسبة لسائر التطورات الخطيرة في المنطقة " . (S/17442 ، الفقرة ١٣)

ان الغرض من مشروع القرار المقدم من بلدان عدم الانحياز هو ضمان تنفيذ هذه المسؤولية ذات الشقين . وسيولد حتما ، من خلال الطريق ذى الاتجاهين طريق العمل أو التقاعس عن العمل ، دينامية جديدة في التحرك الذى لا يكل صوب استقلال ناميبيا .

لقد انكشفت أوراق اللعبة . وبالتالي لم تعد مقارنة الجماهير للمواقف والسلوك تسمح بعدم الحسم أو الارجاء ، ولن تسمح بهذا مرة أخرى . ويجب علينا جميعا ، عاجلا أم آجلا ، أن نوضح موقفنا من هذه المسألة التي تهز الضمير القانوني والسياسي والأخلاقي لهذا العالم ، لأن استمرار هذه الحالة الاستعمارية الخطيرة على الساحة السياسية المعاصرة اثم تاريخي لا يمكن لأى حجة أن تبرره .

وهذا المجلس قادر على أن يتخذ هذه الخطوة الحتمية في عملية انهـاء الاستعمار ، ويبرو على استعداد لتحمل المسؤوليات التي قطعتها على نفسها عندما أصبحت عضوا في هذا المجلس ، اخلاصا منها لالتزامها بالميثاق ومبادئ عدم الانحياز ، في النضال من أجل تحرر كل شعوب العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . أدعوه لشغل مقعد

على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن اهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . اننا نقدر الموقف الذي اتخذته بلدكم ، استراليا ، في النضال ضد الفصل العنصري ومن أجل التوصل الى تسوية عادلة لمسألة ناميبيا . لذلك فان وفد بلادى مقتنع بأن هذا الاجتماع الهام للغاية لمجلس الأمن تحت رئاستكم بالذات سوف يصل الى نتيجة ناجحة . ونحن نتمنى لكم كل التوفيق في الوصول الى هذا الهدف .

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة السفير فيرنون والترز الذي اضطلع بكل مهارة بمهام هذا المنصب الرفيع خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر .

ويود وفد بلادى أيضا أن يشكركم ، سيدى الرئيس ، وان يشكر أعضاء مجلس الأمن لاتاحتكم الفرصة لي لأشرح بايجاز موقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية ازاء الحالة في ناميبيا .

اضطر مجلس الأمن ، عدة مرات في هذا العام ، الى تناول الحالة في الجنوب الافريقي ، ونتيجة للمناقشات التي دارت اتخذ المجلس ثمانية قرارات ، تدين نظام بريتوريا لارتكابه أعمال الارهاب المتكررة لقمع مقاومة شعب جنوب افريقيا المتحد ، وارتكابه أعمال عدوان مستمرة فاضحة ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة ضد أنغولا وبوتسوانا ، بالإضافة الى احتلاله الدائم وغير المشروع لناميبيا . وتطالب هذه القرارات بوقف هذه السياسة التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، وبالتعويض عن الأضرار التي سببتها الهجمات المتكررة على دول خط المواجهة ذات السيادة . لدينا اذن ثمانية قرارات ، ولكن عند تقييم السياسة الوقحة المتهورة التي يتبعها العنصريون لا نجد أية نتائج محددة ، على الأقل في الاتجاه المتوقع ، ان جاز لنا ان نتكلم عن "توقعات" في هذا الصدد .

وعلى العكس من ذلك ، فان التحذيرات التي وجهت في مناسبات عديدة ، هنا في المجلس أو في الجمعية العامة ، تبين انها كانت في محلها تماما ، كما أوضحت

ذلك التجربة المؤلمة . وما لم يتخذ قرار حاسم في مجلس الأمن ضد العنصريين فان نظام بريتوريا لن يكتفي بالاستمرار في اتباع سياسة الفصل العنصرى الخطيرة في جميع مظاهرها فحسب ، بل انه سيصعد من هذه السياسة .

ألا توفر الأعمال التي نشاهدها يوميا الدليل الكافي في هذا الصدد ؟ فأمام أعمال العنف والقتل التي ترتكب ضد شعب جنوب افريقيا المقاتل ، واحتجاز زعمائه ، وأمام القهر الاستعماري للشعب الناميبي ، واعتداءات جنوب افريقيا على البلدان المجاورة المحبة للسلم يثور في خاطر هذا السؤال : إلام يستمر هذا الأمر ؟

وفي الوقت الراهن ، تعتبر منطقة الجنوب الافريقي احدى بؤر التوتر في العالم التي قد تنبعث منها شرارة حرب عالمية جديدة . فمسألة ناميبيا التي لم تسوّ حتى الآن جزء لا يتجزأ من الحالة التي تزداد تفجرا في جنوب القارة الافريقية . ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ اجراء حاسما لتلافي هذا الخطر . وموقفنا تجاه هذا الأمر واضح .

ففي رسالة موجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ذكر رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

" تدّين بشدة نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الذى يصعد الارهاب الذى تقوم به الدولة داخل البلاد وخارجها . ان هذه السياسة التي تهدد السلم وتتجاهل حق الشعوب في تقرير المصير ، يجب ان تواجه بجزاءات فعّالة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة " .

ولقد تابعنا بالأمر باهتمام كبير وتعاطف البيان المثير للاعجاب الذى أدلى به السيد انديما تويغو جا تويغو الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . فقد تكلم بطريقة مقنعة عن ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ تدابير فعّالة

للاسراع بالعملية الفعّالة التي تؤدي الى استقلال شعبه . ان الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد آن وأنها منذ زمن ، وخاصة نظرا لأن نظام بريتوريا مستمر في تحدى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد اضطر الأمين العام في تقريره المنشور في الوثيقة S/17442 ، الى ان يبلغ مجلس الأمن

" بعدم احراز تقدم في [مناقشاته] الأخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

يجب ألا نتعلق بالأوهام . فلن يحرز تقدم ما لم نتخذ من جانبنا اجراء حاسما . وقد حان الوقت لجني ثمار الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا منذ قرن من الزمان ضد القهر الاستعماري والمساوي التي تبذلها الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طوال الأربعين سنة الماضية من أجل اعمال حق ذلك الشعب في تقرير المصير .

ولا يتحمل نظام الفصل العنصري وحده المسؤولية عن الحالة في الجنوب الافريقي ، التي لا يمكن الدفاع عنها على المدى الطويل . ولكن الدول الامبريالية التي تدعم هذا النظام تشارك في تلك المسؤولية . وترتبط الحملة التي يشنها الحكام العنصريون في بريتوريا من أجل السيطرة الاقليمية ، مع المطامع الاستراتيجية العالمية والمصالح الاقتصادية لبعض الدول الغربية . والهدف هو ادامة دور ناميبيا باعتبارها نقطة انطلاق للامبريالية لوقف التقدم التاريخي في الجنوب الافريقي . والمثال الصارخ على هذه المخططات هو سياسة " الارتباط البناء " .

ولهذا يمكن لبريتوريا أن تعتمد في امان على التأييد العلني والسري من حمايتها ، وهذا ما فعلته عند ما تحدثت دون عقاب جميع القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن .

ولا يدهشنا على الاطلاق بل انه واضح كل الوضوح أن الشركات تواصل نشاطها في ناميبيا ، وبصفة خاصة الشركات التابعة لتلك البلدان الغربية التي حالت دون اتخاذ

تدابير فعّالة ، وأكرر " فعّالة " لانتهاء الاحتلال غير الشرعي لذلك البلد . وهنا أيضا لا تتردد تلك البلدان في اساءة استعمال حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وبذلك تنفذ جنوب افريقيا من الجزاءات وتتولى حماية مؤخرتها ، وبالإضافة الى ذلك فان هذا النهج يعوق الطريق الوحيد الذى قد يكون مفتوحا للتسوية السلمية للصراع فى الجنوب الافريقي .

وتدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية أى تواطؤ مع النظام العنصرى في بريتوريا . وهذا التواطؤ ، أيا كان شكله ، يعتبر أداة لاستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ولتأجيل موعد استقلال هذا البلد الى موعد لا نعرف مداه .

ويعترض وفد بلادى بقوة على المناورات التي تستهدف عرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) سواء في ذلك التسويات الداخلية المزعومة ، أو اقامة جنوب افريقيا لنظام عميل في ويندهوك أو الربط الذى يصر أحد الأطراف على اقامته بين تسوية مسألة ناميبيا وانسحاب الكتيبة الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية .

وقد اعتمدت الدول الاطراف في معاهدة وارسو، في اجتماعها الاخير في صوفيا ، اعلانا يوضح موقفها المبدئي بشأن الحالة في الجنوب الافريقي في جملة امور. وفي هذا السياق اعلنت ما يلي :

" وند تحليل الحالة في الجنوب الافريقي ، جرى الاعراب عن التأييد للكفاح العتفاني الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) ، في سبيل الحرية والاستقلال ، وشدد على ضرورة منح ناميبيا الاستقلال فورا " . (A/C.1/40/7 ، ص ١٠) وما دام لم يتحقق ذلك الهدف ، وما دام مجلس الامن لم يفرض بحسم تنفيذ قراراته بشأن مسألة ناميبيا - وبخاصة القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) - سوف يضطر الشعب الناميبي الى ان يواصل كفاحه الشاق المرير من أجل إعمال حقه في تقرير المصير ومن أجل استقلال بلده . وتؤكد لمثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التضامن غير المشروط من جانب شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هذا الكفاح العادل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ وإلى استراليا .

السيد ليولسي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بادئ ذي بدء أود أن أهنيكم ، سيدي ، تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وانني مقتنع اقتناعا راسخا انكم بوصفكم ممثلا لاستراليا ، وبفضل خبرتكم الدبلوماسية الثرية ومهارتكم ، سوف تقودون بكل تأكيد أعمال مجلس الامن لشهر تشرين الثاني /نوفمبر الى نتيجة ناجحة .

أغتنم أيضا هذه الفرصة لكي أعبر عن شكرنا للسفير فيرونون والترز ، الممثل الدائم للولايات المتحدة على ما قام به من عمل رائع في رئاسته لمجلس الامن أثناء الشهر الماضي .

في شهر حزيران /يونيه من هذا العام ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذى أدان فيه نظام جنوب افريقيا العنصرى لاقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، وأعلن ان هذا الاجراء غير مشروع ولاغ وباطل . وطالب في نفس الوقت سلطات جنوب افريقيا بأن تلغي هذا الاجراء على الفور .

وقد مرت خمسة شهور ، وما فتئت سلطات جنوب افريقيا ترفض الامتثال للقرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، بل انها ما فتئت تصعد جهودها لاقامة نظام عميل ووضع عراقيل جديدة في طريق استقلال ناميبيا . وبالتالي كان من الضروري لمجلس الامن ان يعقد اجتماعا عاجلا بناء على طلب الدول الافريقية والبلدان غير المنحازة .

ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس الوحيد المقبول عالميا من المجتمع الدولي من أجل التسوية السلمية لسألة ناميبيا . وما فتئت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة في افريقيا تبذل جهودا هائلة لكفالة التنفيذ السريع لذلك القرار . ومع ذلك ما فتئت سلطات جنوب افريقيا تقابل هذا القرار بتعننت يتسم بالمماطلة وعدم الامتثال .

أما فيما يخص النظام الانتخابي الذى سوف يطبق تحت اشراف الامم المتحدة لتحقيق تقرير مصير ناميبيا ، فقد مر وقت طويل ولم تجب جنوب افريقيا على هذا السؤال . ومرة اخرى أشار الامين العام للامم المتحدة في تقرير المتابعة الذى قدمه في ايلول / سبتمبر من هذا العام ، الى المناورات التسوية لسلطات جنوب افريقيا . ولكن فجأة في عشية السلسلة الحالية لجلسات مجلس الأمن كتب وزير خارجية جنوب افريقيا السى الامين العام مدعيا بأنه بناء على طلب الحكومة المؤقتة التي ترعاها جنوب افريقيا ، فان هذه الاخيرة قد اختارت نوع النظام الانتخابي . وفي الوقت ذاته طالب بتعميم بيان حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في افريقيا الجنوبية الغربية كوثيقة من وثائق مجلس الامن . وما هذه الا محاولة لا جبار مجلس الأمن على الاعتراف بالنظام العميل ، ذلك النظام الذى سبق ان اعلن المجلس عدم شرعيته . وهذا يدل على عدم اخلاص سلطات

جنوب افريقيا فيما يتعلق بالتخفيف من موقفها المتعنت . بل على العكس من ذلك ، فانه يشكل استفزازا خطيرا آخر من جنوب افريقيا لمجلس الامن .

ان مثل جنوب افريقيا ، في بيانه في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر الجارى لم يصر فحسب على ربط استقلال ناميبيا بمسائل خارجة عن الموضوع ، بل كانت لديه ——— العنجهية ما جعله يطلق اتهامات لا مبرر لها ضد مجلس الامن . وقد تمثلت استجابة جنوب افريقيا لمختلف القرارات الرسمية ذات الصلة التي اتخذتها الامم المتحدة في تصعيد مناوراتها الشريرة واقحام موضوعات خارجة عن الموضوع الى مستوى التحدى الصارخ . وهذا أمر لا يمكن قبوله على الاطلاق .

ان التطورات التي جرت في السنوات الاخيرة قد جعلت المزيد من البلدان تدرك ان الادانات السياسية والمعنوية لجنوب افريقيا ليست كافية ، وانه يتعين على المجتمع الدولي ان يفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا لا رغامها على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ومنذ بداية هذا العام نجح عدد من الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية وكذلك الناس من كل مناحي الحياة في اتخاذ سلسلة من التدابير العقابية ضد جنوب افريقيا في كل من المجال السياسي والاقتصادى والثقافى والالعاب الرياضية ، وهي تدابير تشكل قدرا من الضغط . وهذا تطور جدير بالاشادة . وفي الوقت ذاته ، يحدونا الامل ان تغير بعض البلدان التي لها تأثير كبير على جنوب افريقيا من موقفها ازاء جنوب افريقيا ذلك الموقف الذى يتسم بالمجاملة والتنازلات ، وان تنضم الى بقية المجتمع الدولي في ادانة جنوب افريقيا وتطبيق العقوبات عليها .

ويرى وفد الصين ان قيام سلطات جنوب افريقيا بالامعان طويلا في عرقلة عمليات استقلال ناميبيا يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأكملها . ان سلطات جنوب افريقيا لم تلتفت على الاطلاق الى تحذيرات الامم المتحدة . وبالتالي يتعين على مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا ، بمقتضى القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) والاحكام ذات الصلة من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وبالتالي نحن نعهد نداء الدول الافريقية ودول عدم الانحياز بفرض عقوبات على جنوب افريقيا . ونناشد جميع الدول الاعضاء في مجلس الامن ، وبخاصة الاعضاء الدائمين ، لبدء رغبة صادقة في تنفيذ التزاماتهم والاسهام بذلك في تنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أكثر ممثل الصين على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

قبل أن أعطي الكلمة للمتكم التالي ، أود أن أبلغ أعضاء المجلس انني تلقيت رسالتين من مثلي تونس والجمهورية العربية الليبية يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهما حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي الموقّست للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناءً على دعوة من الرئيس ، شغل السيد بوزيري (تونس) والسيد الـزروق

(الجمهورية العربية الليبية) المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية من الروسية) : سيدى الرئيس ، أود بادئ ذى بدء أن أهنيكم على توليكم رئاسة المجلس . ولا يساورنا أدنى شك في أن مهارتكم الدبلوماسية والسياسية الكبيرة ستساعد على نجاح عمل المجلس .

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا للممثل الدائم للولايات المتحدة ، السيد فيرنون والترز ، الذى أدار عمل المجلس بمهارة في الشهر الماضي .

لقد استأنف مجلس الامن مرة اخرى نظره في مسألة ناميبيا . ونقلو مرة اخرى ما جاء في تقرير الامين العام الاخير عن مسألة ناميبيا .

" . . . يتعين عليّ مرة اخرى ان ابلغ مجلس الامن بعدم احراز تقدم في مناقشاتي الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن

٤٣٥ (١٩٧٨) . " (S/17442 ، الفقرة ١٢)

وقد استخدم الامين العام في وصفه للحالة الراهنة كلمة " مأزق " . وما يشرح نظام بريتوريا يتحدى بصورة سافرة ارادة المجتمع الدولي وينقض احكام ميثاق الامم المتحدة . ولا يزال يضع كل عقبة يمكن تصورها امام حل مسألة ناميبيا . وبلاضافة الى ذريعة " الربط " الخبيثة التي رفضها المجتمع الدولي ، نشهد الان محاولات تعسة لاحباط التسوية عن طريق انشاء حكومة غير شرعية في ناميبيا تسمى الحكومة الانتقالية .

والان بدأت بريتوريا والسلطات العميلة في ويندهوك تتحدث عن اجراء الانتخابات التي يفترض ان تؤدي الى " استقلال افريقيا الجنوبية الغربية " . وهي بقيامها بذلك انما تصدر انذارا الى الامم المتحدة . ولا محل لتوقع اي اشراف من جانب الامم المتحدة على هذه الانتخابات الى أن توافق المنظمة ومجلس الامن على شروط جنوب افريقيا وشروط اتباعها . وبعبارة اخرى ، اذا جرت الانتخابات ، فسوف تجرى بوجود اكثر من ١٠٠٠٠ فرد من الوحدات العسكرية القوية ودون مشاركة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى .

ويهدف العنصريون من وراء هذه المناورات الى فرض نمط استعماري جديد على ناميبيا ، وهو نمط كشف النقاب عنه بالكامل عن طريق الحجج الدامغة التي قدمت في الجلسات السابقة لمجلس الامن بشأن المسألة . وقد ذكر بحق ان نظام جنوب افريقيا العنصرى ما كان له أن يتجراً على تحدى ارادة المجتمع الدولي بصورة صفة ووقحة للغاية وان يتجاهل قرارات الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال لناميبيا لوانه لم يكن متمتعاً بالتأييد الشامل ، حتى هنا في مجلس الامن ، من حماة الغربيين ذوى النفوذ ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، فان الطرق والوسائل الحقيقية لتسوية مسألة ناميبيا موجودة بالفعل . وهذه الطرق والوسائل واردة في العديد من قرارات الامم المتحدة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن مصير ناميبيا ومنحها الاستقلال الحقيقي .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدعو بقوة الى الوقف الفورى للاحتلال

غير الشرعي لناميبيا ، وممارسة الشعب الناميبي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير الحقيقي والاستقلال ، وفقا لقرارات الامم المتحدة بشأن المسألة برمتها ، بما في ذلك القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، على اساس الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر الواقعة قبالة الشاطئ .

ومن الجوهرى ضمان الانسحاب الفوري والكامل لقوات جنوب افريقيا وادارتها من الاقليم ونقل زمام السلطة الكامل الى شعب ناميبيا الممثل في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تعترف بها الامم المتحدة ومنظمة للوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز بوصفها الممثل الشرعي للشعب الناميبي .

لقد أيدت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى يرفض ربط مسألة استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها به . وندين بحزم السياسة الامريكية المتمثلة في " الارتباط البناء " بنظام بريتوريا العنصرى وندين ايضا السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية واسرائيل المتمثلة في الابقاء على روابط وثيقة مع جنوب افريقيا ، وهي سياسة تقوض بفعالية جهود الكفاح الدولى من اجل منح الاستقلال لناميبيا والقضاء على الفصل العنصرى وتؤدى الى زيادة قمع العنصريين وتعاضم نزعتهم العدوانية تجاه الدول الافريقية المستقلة . وقد اثبتت ذلك احداث هذا العام وحدها بشكل لا يمكن دحضه .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعارض استمرار الشركات الاحتكارية والشركات عبر الوطنية التابعة للدول الغربية في نهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، التي هي ميراث ثابت للشعب الناميبي . وتؤيد جمهوريتنا تأييدا كاملا مطالب البلدان الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز ، وكذلك تكرر نداءات مجلس الامن والجمعية العامة من أجل التطبيق الفوري للجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . لقد آن الآوان لاتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لا رغام نظام بريتوريا على الالتفات الى الراى العام الدولى .

ان الكفاح العادل الذى يخوضه الشعب الناميبي بقيادة سوابو من أجل استقلاله الوطني وحرية ، وهو كفاح يخوضه بشتى الوسائل المتاحة له ، سيظل يحظى بتأييد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد خليل (مصر) : سيدى الرئيس ، على الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بين بلدينا ، استراليا ومصر ، فان العلاقات الودية المتنامية بينهما وثيقة . لذلك يسعدني بصفة خاصة ايضا ان اراكم في مقعد رئاسة هذا المجلس ، في هذه المرحلة بالذات وفي هذا الشهر بالذات .

يسرني أيضا قبل ان أتناول الموضوع المطروح امامنا ، ان ابرعن تقدير وفد بلادى للطريقة المثلى التي ادار بها السفير فيرنون والتزر أعمال المجلس ولجو التفاهم الذى اشاعه خلال فترة رئاسته لجلسات مجلس الامن .

ربما كانت مسألة ناميبيا واحدا من أكثر الموضوعات التي تعرضت لها بالبحث أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بما فيها الجمعية العامة ، التي بدأت بحثها منذ عام ١٩٤٦ ومجلس الأمن . ونحن لن نتعرض اليوم لموضوع عدم شرعية استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، فهذا موضوع قد قتل بحثا خلال الفترة الطويلة التي انقضت منذ ادراج هذا الموضوع على جدول أعمال المنظمة الدولية ، ويبدو لنا أنه لا يوجد بيننا اليوم من يشكك في عدم شرعية استمرار جنوب افريقيا في احتلالها لذلك الاقليم كما تكفي نظرة سريعة على قرارات مجلس الأمن للتدليل على موقف المجلس نفسه القاطع في هذا الشأن .

اننا نعتقد أن الموضوع المطروح أمامنا اليوم يتعلق أساسا وفي المقام الأول بدور مجلس الأمن والواجب الملقى عليه - بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومسؤولية المجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين - من أجل تحقيق انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا وانتهاء احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم ومنح شعب ناميبيا حقه المشروع في تقرير المصير تمشيا مع أحكام القانون الدولي وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن .

لقد أصدر مجلس الأمن على مر السنين العديد من القرارات الواضحة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا وتوجها بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بالإضافة الى ما تلى ذلك من قرارات تدور كلها حول نفس المعنى وتشير الى نفس الاتجاه الذي هو باختصار ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وأنه يجب عليها الانسحاب فورا من هذا الاقليم تمكينا لسكانه من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن تنفيذ هذا القرار الأخير لا يمكن ربطه بأي عناصر أخرى غريبة عنه أو خارجة عن نطاقه .

على الجانب المقابل ماذا كان رد فعل جنوب افريقيا ؟

لم يأل نظام بريتوريا جهدا منذ أول لحظة في ايجاد الحجج واختلاق الأسباب من أجل وضع العراقيل أمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فيها تلك التي أعلن عن قبوله لها . ففي البداية أثار موضوع حيدة الأمم المتحدة ومدى صلاحيتها للإشراف على تنفيذ عطية استقلال ناميبيا ، ثم خرج علينا نظام جنوب افريقيا باشكالات تتعلق " بفريق الأمم المتحدة

للمساعدة خلال فترة الانتقال وأتبع ذلك باشكالات أخرى تتعلق باختياره للنظام الانتخابي الذي بمقتضاه يمارس شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير طبقا لخطة الأمم المتحدة ، ثم عاد نفس النظام واعترف بأن هذا موضوع ثانوي مفسحا المجال لمحاولته الأخيرة في سلسلة محاولاته لاعاقة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا ، ونعني بذلك ربطه بين انسحابه من ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

هذا الى جانب العديد من المناورات الجانبية الأخرى ومنها قرار نظام بريتوريا باقامة ما يسمى بالحكومة الانتقالية في ناميبيا وهو الاجراء الذي أدانه مجلس الأمن واعتبره لاغيا ولا أثر له .

ويأتي تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ والوارد في الوثيقة S/17442 ليؤكد لنا من جديد أنه لا يوجد تقدم في المشاورات التي أجراها الأمين العام مؤخرا مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن هذا التأخير المستمر في تنفيذ القرار يقوض صداقية حكومة جنوب افريقيا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد التطورات المفجعة في تلك المنطقة .

اننا في مصر لم نفاجأ - في الواقع - بمواقف جنوب افريقيا الراضية لتطبيق قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بناميبيا ، فنحن من ناحية لم نتوقع منها أن تنسحب طائفة مختارة من هذا الاقليم . ومن ناحية أخرى فاننا ننظر الى تصرفات نظام بريتوريا ، سواء منها السياسات العنصرية في الداخل أو استمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا أو عدوانها المستمر على جيرانها على أنها أوجه مختلفة لعلة واحدة ، فهذا النظام بطبيعته وفلسفته العنصرية لا يمكنه البقاء والاستمرار الا باستخدام العنف والعدوان داخليا وخارجيا . ان ما نبحثه اليوم ، هو ما يجب أن يكون عليه رد هذا المجلس في مواجهة تصرفات نظام بريتوريا ورفضه المستمر لقرارات المجلس التي تطالب بانسحابه من ناميبيا .

لقد كان المجلس واضحا تماما في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي أصدره في ١٩ حزيران/يونيه الماضي عندما حذر بشدة جنوب افريقيا من أن رفضها التعاون مع المجلس والأمين العام سيدفع المجلس الى النظر في اتخاذ الاجراءات المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما

في ذلك الفصل السابع ، من أجل ضمان التزام جنوب افريقيا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن .
وها هو تقرير الأمين العام المشار اليه يبين لنا بوضوح أنه لا يوجد تغيير في موقف جنوب
افريقيا الراض لتتفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

والتساؤل الآن هو ما الذي سيفعله المجلس في مواجهة هذا الموقف من جنوب

افريقيا ؟

بالنسبة لمصر - مرة ثانية - ، فان الاجابة على هذا السؤال كانت دائما واضحة .
انها ترى أنه يجب على المجلس استخدام ما لديه من وسائل وامكانيات كفلها له ميثاق الأمم
المتحدة ، بما في ذلك أحكام الفصل السابع ، من أجل ضمان تنفيذ جنوب افريقيا وانصياعها
لقراراته .

ان ما في الميزان اليوم ليس فقط هبة ومكانة مجلس الأمن كأعلى جهاز دولي لحفظ
السلم والأمن الدوليين ، ولكن حياة الشعب البطل في ناميبيا المكافح في سبيل استقلاله
وحريته في وجه محتل عنصري لا يعرف حدودا في استخدام القوة والبطش ، كما أن في الميزان
أيضا أمن واستقرار افريقيا بكاملها ، الى جانب أن الفشل في تحقيق تقدم في ناميبيا - كما
ذكر الأمين العام في تقريره الأخير - يؤثر على ردود فعل المجتمع الدولي تجاه التطورات
الخطيرة الأخرى في المنطقة .

في الختام ، أود مرة أخرى أن أعيد تأكيد تأييد شعب مصر وحكومتها المطلق لكفاح
أشقائنا المناضلين في ناميبيا بقيادة منظمة سوابو مثلهم الحقيقي والوحيد ، كما أحسب ما تيديه
قيادة هذه المنظمة من حكمة وتعقل وما تبذله من جهد في سبيل الوصول الى تحقيق استقلال
ناميبيا طبقا لقرارات مجلس الأمن .

ولقد كان خطاب السيد تويغوجا تويغوا أمين عام منظمة سوابو أمام المجلس بالأمس
خير مثال على ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مثل مصر على كلماته السخية

التي وجهها اليّ والى استراليا .

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد عبده كوروما رئيس اللجنة المعنية

بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بعودته الى نيويورك وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد كروما (سيراليون) (رئيس اللجنة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (لجنة الـ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن اللجنة الخاصة ، أود أن أعرب عن خالص التقدير لكم - سيدى الرئيس - ولأعضاء هذه الهيئة الموقرة أفرادا وجماعات لاتاحة هذه الفرصة لي لالقاء بيان أمام مجلس الأمن فيما يتصل بنظر الحالة الحرجة التي تواجهها منظمتنا فيما يتصل بناميبيا .

اننا نقدر هذا المجلس أيما تقدير، بل ونجمله، لأنه في نهاية الطاف الحامي الأخير
للسلم والأمن العالميين . ولذلك، فإن نسهبنا ازا هذا المجلس يركز على السلم والعدالة
وفي هذه الحالة بالذات، تقرير المصير والعدالة للشعب الناميبي .

وأود أيضا أن أقول، سيدي، انني أشعر بكثير من السعادة والامتنان لرؤيتكم ترأسون مداولات المجلس في هذه المناسبة. ونحن نعرف جميعا التزامكم الشخصي بمبادئ وأهداف هذه المنظمة والتزامكم بقضية إنهاء الاستعمار، والتزام استراليا حكومة وشعبا بقضية إنهاء الاستعمار واسهامها البارز في عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان، بوصفها عضوا في مجلس الرقابة وفي لجنة الـ ٢٤ الخاصة.

ونود أيضا أن نشيد بالمثل الدائم للولايات المتحدة على الأسلوب البارز والقديم
الذي أدار به شؤون المجلس في الشهر المنصرم.

ما زال أميننا العام، يواصل جهوده من أجل ضمان تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، ونود أن نشكره بحرارة ونشجعه في مساعيه.

ومنما نجتمع هنا اليوم للمرة الثانية في خمسة أشهر، لنعالج مسألة ناميبيا، فان من دواعي الأسف العميق أن نستمر في مواجهة نفس الحقيقة القائمة. فاحتمال ايجاد تسوية مقبولة بيد وبعيدا الآن أكثر من أى وقت مضى، بينما لا تزال الحالة السائدة في الاقليم تفرض أخطر تهديد على السلم والأمن الدوليين.

وفي ناميبيا نفسها ، ما فتئ نظام الاحتلال في بريتوريا يواصل قمعه الوحشي للشعب
الناميبي ، بينما يستمر خارجيا في ارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة بهدف
تخويفها وازغامها على قبول الحالة السائدة ، أملا في انكار الاستقلال على ناميبيا .

وكما أشارت الغالبية الساحقة في الدول الأعضاء أثناء المناقشة العامة التي جرت في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة، من الجلي أن هذه الحالة الخطيرة ترجع أساسا إلى نظام بريتوريا العنصرى الذى يواصل بتحد اظهار ازدرام العلني، في سياساته وأعماله على حد سواء، للأمم المتحدة ولهدف تحقيق استقلال ناميبيا. ان جميع الادلة، بما في ذلك التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة تؤكد أن نظام بريتوريا كان مراوفا ومخادعا

طيلة الوقت وأنه أدعى الاشتراك في المفاوضات بحسن نية لغرض وحيد هو عرقلة التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان تحدى النظام العنصرى صراحة للتطلعات الحقيقية للشعب الناميبي وتجاهله الفاضح لا رادة المجتمع الدولي ينبغي أن يوضع حد نهائي لهما . ان موقف لجنة ال ٢٤ الخاصة بشأن مسألة ناميبيا محدد بصورة قاطعة في المقرر الذى اعتمدته في دورتها الاستثنائية التي عقدت في تونس هذا العام . فاللجنة الخاصة أولا وقبل كل شيء ، تعتبر نظام الفصل العنصرى مسؤولا عن خلق حالة تهدد على نحو خطير السلم والأمن الدوليين . واللجنة تدبى بقوة استمرار جنوب افريقيا في عدم الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وانتهاكها ، وفي لجوئها المتهور الى شن أعمال التخريب وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة ، ومناوراتها المستمرة الرامية الى تخريب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومحاولتها الآتية لغرض " تسوية داخلية " على شعب ناميبيا .

ان اللجنة الخاصة ترفض وتستنكر بصورة قاطعة جميع مناورات جنوب افريقيا الرامية الى ايجاد استقلال مزيف في ناميبيا عن طريق مخططات مزورة ، بما في ذلك تنصيب ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي تري الى ادامة سيطرتها واستغلالها ، وفي هذا الصدد ، تدبى اللجنة الخاصة وترفض سياسات الربط و " الارتباط البنا " التي زادت من تجرؤ نظام الفصل العنصرى على تكثيف قمع لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

ان اللجنة الخاصة على اقتناع بأن أى تسوية سياسية للحالة في ناميبيا ينبغي أن تركز على الانهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع للأقليم ، وسحب قواتها المسلحة ، وممارسة الشعب الناميبي ممارسة حرة وغير مقيدة لحقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وتطالب اللجنة الخاصة أيضا بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون أى تعديل أو قيود أو شروط سابقة . وتدرك اللجنة الخاصة أن مجلس الأمن قد منع من الاضطلاع على نحو فعال بمسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين في الاقليم بسبب معارضة بعض أعضاء الدائمين . وتوصي اللجنة الخاصة ، مع ذلك ، أن يستجيب مجلس الأمن بصورة ايجابية الى الطلب العارم للمجتمع الدولي بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة فورا على جنوب افريقيا .

ويرتكز الموقف المذكور الذي تتخذه اللجنة الخاصة على اقتناعها الراسخ بأن واجب الأمم المتحدة على طيها أن تبذل قصارى جهدها لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع وقد تأكدت صحة هذا الموقف بوضوح في قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، المؤرخ فـي ١٩ حزيران / يونيه .

ان تقرير الأمين العام المعروض طينا ليس بحاجة الى توضيح : فلم يتحقق أى تقدم على الاطلاق بالنسبة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، منذ أن اجتمع المجلس في شهر حزيران / يونيه ، بينما يستمر نظام بريتوريا ، من جانب آخر ، في تحديه السافر لارادة المجتمع الدولي . وبالتالي لا يوجد أى مبرر لمزيد من التحفظ من جانب أى جهة بالنسبة لتطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة على هذا النظام بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق . ان المحاولات المتكررة لتحقيق ناميبيا مستقلة مستقرة متمتع بالحكم الذاتي وديمقراطية بممارسة التعقل ، ومن طريق اجراء المفاوضات على مستوى دولي ، كانت محل تجاهل ، بسـل وازدراء ، من جانب النظام العنصرى ، كما تأكد بجلاء في اعمالها العدوانية المتكررة ضد الدول الافريقية المجاورة . وقد آن منذ أسد الآوان لأن يتصرف مجلس الأمن ، تصرفا ايجابيا ، بفرض برنامج من الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا . وفي الوقت ذاته ، يجب اتخاذ تدابير دونما تأخير لتقديم كل المساعدة الممكنة الى شعب ناميبيا المناضل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وهذا أقل ما يمكن أن نتوقعه اذا أردنا ألا نرى تصاعد الكفاح الحالي السلاح الى حرب شاملة بما يترتب عليها من عواقب ، وزيادة تزدى فعالية واحترام هذا المجلس بوصفه راعيا للسلم والأمن الدوليين .

وقبل أن أختتم بياني ، اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري العميق للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية على اتخاذها هذه المبادرة الهامة المتمثلة في المطالبة بعقد هذه السلسلة من اجتماعات المجلس بشأن الحالة في ناميبيا . ولا يساورني أى شك على الاطلاق في أن المقررات التي ستصدر عن المجلس أثناء هذه الاجتماعات من شأنها أن تكون عنصرا حاسما في استعادة شعب ناميبيا لكرامته الانسانية وحرية اللتين انكرتا عليه لوقت طويل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على الكلمات الرقيقة التي قالها عني وعن دور استراليا في الأمم المتحدة .

المتكلم التالي هو ممثل كوبا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فيلازكوسان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

سيد الرئيس ، اود بادئ ذي بدء ان اعرب لكم عن اخلص التهاني بمناسبة تهنئكم رئاسة مجلس الامن للشهر الحالي . واننا على ثقة من انكم ، بفضل خبرتكم وكفاءتكم الدبلوماسية ، ستقودون اعمال المجلس بنجاح تام .

ان من الصعب ان نجد مسألة اخرى تناولها هذا المجلس أثارت هذا القدر من الاهتمام وكانت في نفس الوقت موضع توافق آراء عالمي مثل مسألة استقلال ناميبيا .

وقد تأكدت هذه الحقيقة مرة اخرى ، ان كانت هناك حاجة لتأكيد ها ، في البيانات التي استمعنا اليها في المناقشة العامة في الجمعية العامة وفي الدورة الاحتفالية بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وخارج نطاق منظمنا . فان مسألة استقلال ناميبيا تعطي اولوية عظمى في كثير من المحافل الدولية الاخرى ، كما شهدنا مؤخرا في مؤتمر القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في لواندا ، عاصمة انغولا .

ونتيجة لاعلانات هذا المؤتمر الوزاري الاخير لدول عدم الانحياز وبالتحديد نجد نفسنا نجتمع مرة اخرى للنظر في مسألة ناميبيا .

ان توافق الآراء الدولي الذي يتضح بقوة اكبر مع مرور كل يوم بشأن مسألة ناميبيا يعبر عنه في المواقف التالية : المطالبة بالاستقلال المبكر لناميبيا وفقا لاحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ الرفض القاطع لمحاولات الربط بين استقلال ناميبيا وأيئة مسائل اخرى لا صلة لها بهذه العملية ؛ الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودعمها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ؛ ادانة سياسة

الفصل العنصرى التي وسعت حكومة جنوب افريقيا نطاقها لتشمل اقليم ناميبيا ؛ اذانة الاعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا على الدول الافريقية المجاورة ، ولا سيما جمهورية انغولا الشعبية اذانة قوية .

وبالاضافة الى ذلك ، شاهدنا كيف يطالب المجتمع الدولي بقوة أكبر مجلس الامن باعتماد جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق اذا استمرت السلطات العنصرية في رفضها الانصياع لقرارات مجلس الامن ، بما في ذلك القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) .

وكما ذكر المتكلمون السابقون ، وعلى الاخص الامين العام لسوابو ، السيد انديما توفوجا توفيو ، فقد آن الآوان ليتخذ مجلس الامن تدابير فعالة لارغام جنوب افريقيا على الانصياع لارادة المجتمع الدولي .

وأفضل دليل على ذلك هو هذه المناقشة ذاتها . وان ممثل سلطات بريتوريا العنصرية ، بصلفه المعتاد وازدراءه الذى لا يصدق لهذا المجلس ، الذى ثبتت مسؤوليته ازا ناميبيا بشكل واضح ، قد شكك مرة اخرى في سلطة الامم المتحدة ، ووجه تهديدات للمجتمع الدولي ، واصر على نظرية الربط ، وطالب اعضاء المجلس بالاعتراف بشرعية العملاء الذين لا يمثلون سوى مصالح الفصل العنصرى في ناميبيا ، وخلاصة القول فانه جاء ليقول لنا ان جنوب افريقيا ستواصل تجاهلها لقرارات مجلس الامن وانها عازمة على مواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، قاتلة ابناها ، ومستغلة مواردها الطبيعية ، وممارسة سياستها الارهابية ضد دول خط المواجهة .

ان حجة الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الاممية الكوبية الموجودة في انغولا بناء على طلب الحكومة الشرعية لهذا البلد ، وبالتحديد للدفاع عن اراضيها ضد عدوان جنوب افريقيا ، هي جزء من المناورات والممارسات التسوية التي تنتهجها الحكومة العنصرية بدعم من حليفتها الرئيسية ، الولايات المتحدة ، وترمي الى عرقلة عملية التفاوض واطالة أمد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ونهب ثرواتها .

ان الطبيعة العذوانية لجنوب افريقيا وتعنتها ومناوراتها التسوية ، بما في ذلك فرضية الربط ، لا تتغذى فحسب على سياسة الارتباط البناء ، التي تنتهجها الحكومة الحالية للولايات المتحدة ، بل انها تستمد قوتها وتنتعش من اعمال حليفها وحاميتها ، مثل الغاء تعديل كلارك والقرار الخاص بزيادة المعونة المادية لعصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا .

ان كوبا ، التي ترفض ، مع بقية المجتمع الدولي ، كل حجة تثار لعرقلة استقلال شعب ناميبيا ، تصر على الموقف المحدد في البلاغ المشترك الصادر عن كوبا وانغولا بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، الذي جاء في فقرته الاولى والتاسعة ما يلي :
" ان الابقاء على القوات الكوبية الموجودة في انغولا أو سحبها يمثلان مسألة ثنائية بين دولتين مستقلتين ، جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية كوبا ، وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة " .

" اذا حقق الكفاح المتفاني الذي تخوضه سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، ومطالبات المجتمع الدولي ، حلا حقيقيا للمسألة الناميبية يستند الى الاحترام الصارم للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وأدى الى اقامة حكومة مستقلة حقا وانسحاب قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا الى الضفة الاخرى من نهر اورانج ، الامر الذي سيقبل بصورة كبيرة من احتمالات الاعتداء على انغولا ، فان الحكومتين الانغولية والكوبية ستنظران في استئناف تنفيذ برنامج الانسحاب التدريجي للقوات الكوبية في اطار زمني تتفق عليه الحكومتان " .

لقد شهدنا جميعا اضطراب المجلس الى عقد اجتماعات متواترة بشكل متزايد ، ولا سيما في هذه الاشهر الاخيرة ، للنظر في تفاقم الاوضاع في جنوب افريقيا - وكلها جاءت نتيجة لسياسة العدوان التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري ورفضه تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتصلة باستقلال ناميبيا .

ويعسر ذلك الرفض الاجتماعي المتزايد لفكرة الربط ، والنداءات المتكررة ، ومن بينها نداءات مجلس الأمن ، الموجهة الى الدول الأعضاء لزيادة المساعدات التي تقدمها الى جمهورية أنغولا الشعبية حتى تواجه العدوان المنظم الذي تشنه جنوب افريقيا العنصرية ، وزيادة تضامن هذه الدول مع الكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا ، والنداءات الموجهة الى المجتمع الدولي ، مثل النداء الذي وجهه الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا بتكثيف المساعدة المادية والمالية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية التي تقدم الى الكفاح العسكري المشروع الذي يخوضه الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثله الشرعي الوحيد .

وفي هذا السياق يستطيع أعضاء مجلس الأمن اليوم ، أن يخففوا من معاناة شعب ناميبيا ومن تضحياته . وان يشاركوا في القضاء على بؤرة التوتر الخطيرة هذه التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا اذا قرر المجلس أخيرا ان يفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وفي نفس الوقت ، وتمشيا مع سياستنا المبدئية والتزامنا التاريخي بالقضايا العادلة للشعوب التي تكافح للتخلص من نير الاستعمار ، أود أن انتهز هذه الفرصة لأكرر الاعراب عن التضامن الوثيق لشعب وحكومة كوبا مع شعب ناميبيا الشقيق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تونس ، أدعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني /نوفمبر . ان

بلدكم استراليا ، معروف تماما باخلاصه لمبادئ الميثاق وبصفة خاصة لمبدأ انهاء الاستعمار . لقد حصلتم على تقديرنا جميعا لمقدرتكم ولمهارتكم الدبلوماسية الفائقة ونأمل انه تحت قيادتكم الحكيمة لمناقشات المجلس بشأن مسألة ناميبيا الهامة ، سنتمكن من احراز تقدم في قضية السلم والعدالة في الجنوب الافريقي .

أود أيضا أن أهنيء سلفكم سعادة السيد فيرنون والترز ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية على الطريقة الفعالة الواثقة التي قاد بها عمل المجلس في شهر تشرين الأول / أكتوبر .

لقد احتفلنا للتو بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومع ذلك لا يمكننا اخفاء شعورنا بالمرارة بسبب مصير ناميبيا . فباعتقاد هذا الاعلان استهدف المجتمع الدولي انهاء العصر الاستعماري . وقبل ذلك بخمسة عشر عاما أعلن واضعو ميثاق سان فرانسيسكو ضرورة المساواة بين الأمم وحق جميع الدول في أن تقرر مستقبلها بحرية . وعهدوا الى المنظمة بدور طبيعي في عملية انهاء الاستعمار ، والواقع أن الأمم المتحدة اسهمت بفاعلية في تحقيق السيادة لعدد كبير من بلدان افريقيا وآسيا والامريكتين واقيانوسيا .

واليوم وبالرغم من هذه النجاحات التي تحققت في الماضي ، فان المنظمة غير قادرة على استكمال العمل الذي اوكل اليها . ففي بعض الحالات ، مثل حالة ناميبيا ، تثبت المنظمة افتقارها الواضح الى السلطة ، هذا بالرغم من انه ليس هناك موضوع معروض على المنظمة حظي بتوافق آراء أوضح أو مبادئ توجيهية أدق مما حظيت به مسألة ناميبيا . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن تعتبر مسألة ناميبيا أحد أولويات المنظمة ، لانها تندرج في اطار المسؤوليات الخاصة التي تولتها المنظمة عندما قررت في ١٩٦٦ وضع هذا الاقليم تحت ادارتها .

كيف يمكن اذن أن نفسر الطريق المسدود الذي وصلت اليه مسألة ناميبيا ، والشلل الذي أصاب المنظمة ازاء هذه المسألة ؟ كيف يمكن أن نفسر حقيقة أن نظام الفصل العنصرى يستمر دون عقاب في معارضة توافق الآراء الدولي ؟ ان توافق الآراء بشأن ناميبيا واضح ومعروف ، فقد أمكن التوصل اليه بالاجماع في مجلس الأمن ، وهو يوفر امكانية السلم والتغيير العادل ، ويمكن توافر الآراء هذا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد انقضت سبع سنوات على اعتماد هذا القرار ، صعد نظام بريتوريا خلالها مناورات التسوية لعرقلة خطة الأمم المتحدة ولا دامة احتلاله غير المشروع لناميبيا . واليوم تبددت الآمال التي ولدها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويبدو ان استقلال ناميبيا أصبح أبعد منألا من أى وقت مضى . لقد حاولت حكومة جنوب افريقيا دائما أن تظهر هذه المسألة المتعلقة بانهاء الاستعمار ، باعتبارها صراعا بين الشرق والغرب واختلقت ذريعة الربط لتربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وذلك كله لتفويض خطة الأمم المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، لا تزال القائمة الطويلة لجرائم هذا النظام تتزايد . لقد صعد هذا النظام من أعمال القهر . وازكى الانقسامات القبلية ، وفرض التجنيد الالزامي وفرض حكومة مؤقتة عميلة له ، وعمل على الاسراع في نهب موارد ناميبيا عن طريق التواطؤ مع الشركات وبصفة خاصة الشركات الغربية ، واستخدم أراضي هذا الاقليم باعتبارها نقطة انطلاق للقيام بأعمال العدوان ضد البلدان المجاورة .

ومن الواضح أن بريتوريا لاتنوى الانسحاب من ناميبيا . وقد أكد الأمين العام هذا الانطباع المتشائم في تقريره الأخير المؤرخ في ٦ حزيران / يونية ١٩٨٥ . وفي مواجهة هذا التحدى ، من واجب جميع الدول الأعضاء أن ترد بقوة . وتونس من جانبها تشارك أغلبية الدول في اعادة التأكيد على أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يعتبر الأساس الوحيد المقبول للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، وفي رفض حجة " الربط " ونحن نحث الدول المنغمسة حتى الآن في تأييد بريتوريا أن تغير موقفها هذا .

ان هذه الدول التي مازالت تنادى بحل تفاوضي تعلن انها ضد حرب التحرير في ناميبيا ، وتستند ، في جملة أمور ، الى ما تسميه بأسباب أخلاقية . ونظرا لأن سياسة الاقناع وما يسمى بالارتباط البناء كان مآلها الفشل ، فان الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي هي زيادة الضغط على جنوب افريقيا عن طريق فرض تدابير قسرية رادعة .

وتعارض تلك الدول ذاتها الكفاح المسلح والعقوبات الانسانية الشاملة على السواء . ومن الواضح أن ذلك الموقف تمليه أسباب ترجع ، في جملة أمور ، الى مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل . وهذه الأسباب غير رشيدة ولا يمكن الدفاع عنها ولا يعتد بها . وتونس اذ تجدد تأييدها الثابت لشعب ناميبيا الشقيق ونضاله البطولي ولممثلته الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تحت مجلس الأمن - وخاصة أعضاءه الدائمين - أن يتخذوا اجراء منطقيا جادا للتصدي لتحدي حكومة بريتوريا ، والقضاء على آخر قلعة من قلاع الاستعمار والعنصرية في افريقيا ، وبالتالي انهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها لآستراليا ولشخصي .

السيد كاسميري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، في مستهل بياني أود أن أنقل اليكم تهاني وفدي الصادقة على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . وقد أصبحت تايلند وآستراليا من أعضاء مجلس الأمن في وقت واحد ، وهذه المصادفة السعيدة تبعث على سرور وفد تايلند ، حيث أن بلدينا يتمتعان بعلاقات ممتازة وتحفزهما نفس المصالح والتطلعات ، وبخاصة فيما يتصل بتعزيز التعاون السلمي في منطقة جنوب شرقي آسيا وجنوب المحيط الهادئ الشاسعة . لذلك فان وفدي واثق انه بالنظر الى صفاتكم الشخصية ومهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية ، ستمضي مداولات المجلس على نحو سلس وتؤتي ثمارها .

أود أيضا أن أشيد اشادة حارة بسلفكم صاحب السعادة السفير فيرنون والترز الدبلوماسي والجندى البارز والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، على الطريقة الفعالة المثلى التى أدار بها أعمال المجلس فى الشهر الماضى .

هذه هى المرة الثالثة خلال ستة أشهر التى تعين على المجلس أن ينظر فى الحالة فى ناميبيا . وهذا ينبثق من حقيقة أن نظام جنوب افريقيا العنصرى مازال مستمرا فى احتلاله غير الشرعى لناميبيا ، الأمر الذى يعد تحديا صلفا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وتجاهلا للرغبات المشروعة لشعب ناميبيا .

وبالتالى يؤيد وفدى تمام التأييد فى هذه المناسبة الطلب المقدم من مجموعة الدول الافريقية ومن الدول الأعضاء فى حركة بلدان عدم الانحياز لعقد هذا الاجتماع بغية النظر فى الحالة فى ناميبيا ، ومما يطرح صدره أن اتاحت له الفرصة مرة أخرى لكى يؤكد من جديد موقف تايلند بشأن هذا الموضوع الهام .

لقد انقضى ما يقرب من عشرين عاما منذ انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، و ١٤ عاما منذ فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة فى ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ بشأن هذه المسألة ، وبالرغم من هذا فان الحالة فى ناميبيا لا تزال دون تغيير حتى الآن . ويوافق هذا العام أيضا الذكرى الأربعين لانشاء منظمنا ، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبالرغم من هذا مازال شعب ناميبيا يرزح تحت نير الاحتلال غير الشرعى والقهر اللذين يفرضهما نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا بأكثر الطرق وحشية . وبالتالى فانه مما يبعث على القلق العميق ان يسمح لجنوب افريقيا أن تستمر فى وجودها وممارساتها البغيضة فى ناميبيا بما يمثل تحديا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلاوة على هذا فاننا نلاحظ بأسف عميق أنه فى حين يستمر الشعب الناميبى محروما من حقه الطبيعى فى الحرية والاستقلال ، فان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ، يتعرض لمناورات تسويقية ومماثلة مخزية من جانب نظام بريتوريا .

لقد أعرب مرارا وتكرارا هنا عن أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هو الأساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا . وبالرغم من هذا ، وبالرغم من المطالبات المتكررة لتنفيذ هذا القرار فورا ودون قيد أو شرط لا يزال يسمح لجنوب افريقيا أن ترجئ وتقوض تنفيذ هذا القرار بمختلف الوسائل .

ومرة أخرى وفي ١٩ حزيران /يونيه من هذا العام اتخذ المجلس القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى ، في جملة أمور ، يقرر :

" ان يكلف الأمين العام باستئناف الاتصال فورا مع جنوب افريقيا بغية الحصول على اختيارها للنظام الانتخابي الذى سيستخدم في انتخابات الجمعية التأسيسية تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، وفقا لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك بغية تمهيد السبيل أمام قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا " . (القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الفقرة ١١ من المنطوق) .

واستجابة لذلك القرار قدم الأمين العام تقريره الى المجلس الوارد في الوثيقة S/17442 المؤرخ ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ . ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد اشادة صادقة بالأمين العام لجهوده الدؤوبة وفقا للمهمة الموكلة اليه ويلاحظ مع التقدير تقريره الأخير الذى يلخص حالة الجمود الحالية كما يلي :

" في ظل هذه الظروف ، يتعين عليّ مرة أخرى أن أبلغ مجلس الأمن بعدم احراز تقدم في مناقشاتي الأخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليس بوسعي أن أترك هذه الفرصة تمر دون أن أكرر ندائي الى حكومة جنوب افريقيا بأن تهتم بالدعوة التي أجمع عليها المجتمع الدولي والمتمثلة في المضي فورا في تنفيذ ذلك القرار . والتأخير المستمر يقوض موثوقية حكومة جنوب افريقيا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد ما يحدث في تلك المنطقة من تطورات فاجعة على نحو مطرد " . S/17442 ، الفقرة ١٢) .

وفي الحقيقة ، ان الحالة المأساوية السائدة في ناميبيا وجنوب افريقيا قد اشارت شعورا متزايدا بالمسخط من جانب الرأي العام الدولي ، وخاصة في البلدان التي تتخذ موقفا متساهلا من المسألة . ويظهر هذا في تزايد المطالب التي توجهها الجماهير الى هذه الحكومات بأن تستجيب بصورة أكثر الى ما يطبه الضمير . ولا بد لنظام بريتوريا أن يدرك الآن ان الوقت ليس في صالحه . ان الالتزام الاخلاقي والاشمئزاز من جانب كرام الناس سوف يضمن عدم استمرار تلك الحالة المخزبة .

ان سجل أعمال بريتوريا في الفترة الأخيرة قد زاد من قناعة وفدى بأن النظام العنصري يعتزم تخريب خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ليس عن طريق ربط المسألة بانسحاب القوات الكهية من أنغولا فحسب ، بل أيضا بالسعي الى تسوية انفرادية عن طريق ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأحزاب واقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا . ومن هنا فان المجلس يواجه حاليا تحديا كبيرا في تعامله مع نظام بريتوريا الحرون . لذلك فان مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية هي أن يضاعف جهوده فـي السعي الى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمعالجة الحالة لضمان الاسراع في تحقيق استقلال ناميبيا .

ونأمل أن يكون آخر تحرك قام به نظام بريتوريا بمثابة مؤشر على تغيير موقفه . ان وفدى ينضم الى المجتمع الدولي في شجبه القوى لاصرار نظام بريتوريا على ما يسمى بربط مسألة ناميبيا بمسألة انسحاب القوات الكهية من أنغولا . وعلاوة على ذلك ، ندين بقوة قيام جنوب افريقيا باستخدام الأراضي الناميبية لشن الهجمات العسكرية والغارات على الدول المجاورة ، مثل الأعمال العدوانية الاخيرة ضد أنغولا وموتسوانا . ان هذه الاعمال غير القانونية لا تهدد الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي فحسب ، بل أيضا تقوض السلم والأمن الدوليين .

كذلك يددين النظام العنصري في جنوب افريقيا لاقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ويعتبرها باطلة ولاغية . ونهيد الرأي القائل أن هذه الأعمال الشائنة لن تؤدي الا الى تدهور الحالة واطالة أمد محنة شعب ناميبيا المضطهد .

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن خطة الأمم المتحدة كما هي واردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تظل الأساس الوحيد للتسوية السلمية للمسألة . ان تنفيذها غير الشروط ودون مزيد من الابطاء من جانب جنوب افريقيا أمر جوهري لضمان الحل العادل والسلمسي لهذه المسألة .

وستواصل تايلند تأييدها لشعب ناميبيا في مسعاه من أجل تحقيق السيادة والاستقلال في ناميبيا الموحدة . وقد جاء في الرسالة التي بعث بها مؤخراً رئيس وزراء بلادي الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بمناسبة أسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، سوابو :

"أود باسم الحكومة التايلندية الملكية والشعب التايلندي ، ان أؤكد التزامنا القاطع بتأييد شعب ناميبيا في كفاحه العادل والمشروع من أجل الاستقلال والسيادة تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . ونعتقد بقوة أن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا يجب أن تنفذ لكي يستتب السلم والاستقرار في ربوع المنطقة . عندها فقط يمكن للشعب الناميبي أن يتمتع تمتعا كاملا بحريته وكرامته الانسانية " .

ويود وفد ي أن يفتتح هذه الفرصة ليسجل تقديره العميق لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تحت القيادة المتميزة للسفير بول لوساكا ممثل زامبيا ، لتفانية في العمل فسي مسألة ناميبيا باسم المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى استراليا وسياساتها .

ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند الساعة ١٥ / ٣٠ من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥